



مجلة الباحث

م/ <https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/>
وقع المجلة:



الأثر الحضاري لأرباب الوظائف الإدارية في الوزارة الفاطمية (358-567هـ / 969-1171م): دراسة في
التنظيم الوزاري وأثره في المجتمع

ميس محمد مهلوي
أ.د. بلقيس عبدان لويس
جامعة بغداد / كلية البنات

التخصص الدقيق للبحث:

التخصص العام للبحث:

المستخلص باللغة العربية:

معلومات الورقة البحثية

احتلت الوزارة في الدولة الفاطمية مكانة محورية ضمن الجهاز الإداري والسياسي منذ استقرار الفاطميين في مصر سنة (358هـ/969م)، إذ شكلت حلقة الوصل بين الخليفة وبقية مؤسسات الدولة. ورغم أن الخلفاء الفاطميين احتكروا السلطة التنفيذية في بداية عهدهم، فإن توسع الدولة وتعدد شؤونها أدى إلى بروز منصب الوزير بوصفه الذراع التنفيذية للخليفة، والمسؤول عن إدارة الدواوين وتنظيم شؤون الجند والمال. وقد مرّت الوزارة الفاطمية بمراحل تطور متباينة؛ فانتقلت من مرحلة الوزارة التنفيذية المحدودة التي كان فيها الوزير مجرد منفذ لتوجيهات الخليفة، إلى مرحلة الوزارة التفويضية ولاسيما في عصر الوزراء (منذ عهد بدر الجمالي 466هـ/1074م)، إن دراسة الوزارة الفاطمية تكشف عن تحولات جوهرية في بنية الحكم، وتوضح كيف ساعد هذا المنصب على استقرار الدولة في فترات الأزمات، وفي الوقت نفسه مهد الطريق لضعف سلطة الخلفاء وانحسار نفوذهم لصالح الوزراء في أواخر العصر الفاطمي.

الكلمات الرئيسية:

الفاطميين ، القاهرة
الوزارة ، تفويضية
تنفيذية

doi: <https://doi.org/10.63797/bjh>.

سيركز هذا المبحث على بيان تطور منصب الوزارة في العصر الفاطمي وانواعه وأهم الشخصيات التي تولته مع ابراز اثره الحضاري في إدارة الدولة وبناء مؤسساتها .
أولاً – المفهوم اللغوي والاصطلاحي للوزارة:

اختلف المفهوم اللغوي للوزارة في معناه على ثلاثة أوجه: فهو من الوَزَّر وهو الثقل لأنه يحمل عن الملك انتقاله⁽¹⁾، او انه مشتق من الأزر وهو الظهر لان الملك يتقوى بوزيره كقوة البدن في الظهر، او مشتق من الوَزَّر وهو الملجأ لان الملك يلجأ إلى وزيره ومعاونته⁽²⁾.

أما اصطلاحاً : فالوزارة مؤسسة مقننة القواعد ومقررة القوانين ومن المناصب الرفيعة فهي من الناحية السياسية والإدارية تلي منصب الخلافة⁽³⁾ وهي ولاية شرعية يشاور فيها الخليفة الوزير فيما يعلن له من الأمور⁽⁴⁾

ثانياً- نشأة وأنواع الوزارة :

الوزارة نظام متعارف عليه في الدولة الإسلامية⁽⁴⁾، فكان الرسول محمد (p) يشاور أصحابه ويفاوضهم في مهماته في إدارة الدولة، وقد استعمل مصطلح الوزير في عصره⁽⁵⁾ ونجد ذلك واضحاً في رواية الطبري:⁽⁶⁾ أن زيد بن ثابت قال لأحد خطباء بني تميم: " نحن أنصار الله ووزراء رسوله "، وهذا دليل على المشاورة من قبل الرسول لأصحابه ليعاونوه في إدارة شؤون الدولة، حيث كانوا يقومون مقام الوزراء وان لم يتلقبوا بهذا اللقب .
أما في عهد الخلفاء الراشدين قد استعمل مصطلح الوزارة في مناقشة الخليفة أبو بكر الصديق (u) مع الأنصار في اجتماع السقيفة فقد قال له سعادة بن عباد: " نحن الوزراء وأنتم الأمراء " ⁽⁵⁾.

و في الخلافة الأموية أطلق مصطلح الوزير على الشخصيات التي كانت تشارك عملياً في السياسة والحرب والإدارة ليستعينوا بهم في سياسة الدولة وتدبير مصالح الأمة فاتخذ بعض البارزين من ذوي الرأي والمعرفة والخبرة معاونين لهم ولم يسمى أحدا بلفظة وزير دائم وإنما بمعنى المساعدين أو المشاورين أو معاونين⁽⁶⁾
أما في الخلافة العباسية كان أول وزير في الدولة العباسية هو أبو سلمة الخلال⁽⁴⁾ (123هـ / 741م) ولكن قبل ذلك كان يسمى كاتباً أو مشيراً⁽⁷⁾، وقد فرق الفقهاء بين نوعين من الوزارة : وزارة تفويض ، ووزارة تنفيذ⁽⁸⁾.

فوزارة التفويض هي أن يستوزر الإمام من يفوض آلية تدبير الأمور برأيه وإمضاءها على اجتهاده⁽⁹⁾ أو الاستيلاء على التدابير والعقد والحل والتقليد والعزل وهي تجمع بين كفايتي السيف والقلم⁽¹⁰⁾.

فوزارة التفويض يفوض الخليفة إلى وزيره جميع أمور الدولة فلا يعود له أي سلطة على هذه الأمور مما أدى ذلك إلى تناول الوزير على سلطة الخليفة الدينية⁽¹¹⁾ إذ يجوز لوزير التفويض أن ينظر بالمظالم ويستتبع فيها، و أن يتولى الجهاد بنفسه وله الحق أن يقلد من يتولاه⁽¹²⁾.

إما وزارة التنفيذ فحكمها اضعف وشروطها اقل، لأن النظر فيها مقصور على رأي الإمام وتدبيره والوزير فيها وسط بين الإمام الرعية والولاية يؤدي عنه ما أمر ويستوزر الأمام من يقوم بتنفيذ أوامره، وهي بذلك اقل رتبة من التفويض⁽¹³⁾.

وعلى الرغم من أن الوزارة تعني العدل ، الأمانة ، الكفاية ، السياسة ، الصدق ، النزاهة والتزام الوزير بالقواعد والشروط⁽¹⁴⁾ الا أننا نجد انعدامها أو عدم توفرها في العديد من الوزراء على أختلاف الدول الحاكمة ومنها الدولة الفاطمية وخصوصاً في العصر الفاطمي الثاني (427-567هـ/1036-1171م) في ظل غياب سلطة الخليفة ليس فقط على المستوى السياسي وإنما حتى على مستوى الدعوى، لاسيما إذا علمنا بأن الدولة الفاطمية قائمة على أساس ديني هو المذهب الاسماعيلي، لذلك سوف نرى تجاهل الوزراء عقد مجالس الدعوى خصوصاً إذا كان الوزير ليس على مذهب الدولة السائدة وهذا ما سنراه في وزارة رضوان بن ولخشي (532-536هـ/1137-1141م) والوزير سلالر (524-529هـ/1130-1135م) ، فضلا عن أن الوزير قد يقوم بمهام الحاكم فيتخذ القرارات دون الرجوع إلى مشورة الخليفة في كثير من الأحيان ، وهذا ما سنجد مع بدر الجمالي (644-487هـ/1074-1094م) وابناءه وغيرهم من الوزراء في الفترات المتأخرة من الخلافة الفاطمية.

ثالثا - نشأة الوزارة في العصر الفاطمي:

الوزارة في الدولة الفاطمية أرفع وظائفهم واعلاها رتبة، وكانت تارة وزارة تفويض، وتارة تنحط فتكون دون ذلك ويعبر عنها بالوساطة⁽¹⁵⁾.

لذلك أخذت الوزارة في العصر الفاطمي القاب عديدة ومن تلك الألقاب الوزير الآجل الأوحد المكين، السيد الافضل ، الامين شرف عميد الخلافة محب امير المؤمنين⁽¹⁶⁾، أمير الجيوش ، كافل

قضاة المسلمين ، وهادى دعاة المؤمنين ⁽¹⁷⁾ الناصر للدين ، غياث المسلمين ، سيد الوزراء ، تاج الأصفياء ، قاضي القضاة ، داعى الدعاة ، علم المجد ، خالصة أمير المؤمنين فكان للوزير أن يخاطب بكل هذه الألقاب ، وأن يوقع بها على الكتب النافذة عنه ⁽¹⁸⁾

اما الوزير الفلاحي (ت439هـ/1048م) فقد تلقب " بالوزير الاجل تاج الرئاسة فخر الملك " ⁽¹⁹⁾ من خلال هذه الالقب المختلفة نجد ان لقب الوزير الاجل، وتاج المعالي، وتاج الرياسة ، ماهي الا القاب تفخيم لا اكثر للوزراء كما يؤكد ذلك المناوي ⁽²⁰⁾ ويضيف: ان هناك القاباً تدل على صفات الوزير مثل الامين، الشافي، والكافي ⁽²¹⁾ والتي تعتبر نعوت فخرية لهم ⁽²²⁾.

وكل اسم من هذه الاسماء مرتبط بقوة الخليفة وشخصيته التي تعكس على قوة وشخصية الوزير.

اما اذا رجعنا إلى الجذور الأولى لظهور الوزارة في الدولة الفاطمية فيمكن القول ان الفاطميين لم يعرفوا في المرحلة المغربية والافريقية (297-362 / 909-973 م) منصب الوزير ، وليس معنى ذلك ان الخلفاء الفاطميين في المغرب لم يستعينوا بموظفين كبار لادارة شؤون البلاط، بل على العكس من ذلك فقد اتخذ الخلفاء الفاطميين ممن يتقون بهم ليقوموا بعمل الوزير وان لم يتسم كل باسم الوزير ⁽²³⁾.

ففي عهد عبد الله المهدي (297-322هـ / 909-934م) استعان بعبد الله بن القديم ووكل اليه النظر في جميع الدواوين والاعمال ⁽²⁴⁾ ، كما استعان ايضا هو والخليفة القائم (322-334هـ / 934-946م) والمنصور (334-341هـ / 946-953م) جميعاً بأبي جعفر بن محمد بن احمد البغدادي لت 330 هـ / 940م) ووكلوا اليه تدبير الملك، والنظر في كبار الامور وصغارها، فكان ينظر في شؤون الدواوين جميعاً، ويشرف على الموظفين وكان يقوم بعمل الوزير لكنه لم يتسمى باسم الوزير ⁽²⁵⁾.

اما عند انتقال الدولة إلى مصر، وعند وصول المعز إلى القاهرة (362هـ/972م) فضل ان لايفوض سلطانه إلى احد ، وان يباشر تدبير الامور بنفسه، وان لايعول فيها على غيره، ولم يظهر لقب الوزير خلال تلك المدة من حكم المعز ⁽²⁶⁾.

ولم تتضح معالم الوزارة خلال العصر الفاطمي حتى مجيء الخليفة العزيز بالله الفاطمي (365 - 386هـ/975-996م) ، حيث ظهر اسم الوزير لأول مرة في الدولة الفاطمية ⁽²⁷⁾ سنة (368هـ/979م) .

ومن هذا التاريخ بدأت الوزارة في الدولة الفاطمية واخذت في التطور شيئاً فشيئاً، ومما هو ملاحظ على الوزارة في العصر الفاطمي ان بعض الذين تولوا الوزارة كانوا من اليهود والنصارى، وهذا تطور اضى على الخلافة الفاطمية نوع من التنوع وحسن الادارة (28)

كما حرص الخلفاء الفاطميين على اختيار وزرائهم من المختصين بتدبير الاموال، وكان لحكام الولايات وكبار موظفي الدولة على اختلاف درجاتهم الحق في تقليد منصب الوزارة اذا توفرت عندهم الكفاية اللازمة لهذا المنصب (29)، أما عن اهم وزراء الدولة الفاطمية فيمكن تقسيمهم الى ما يأتي :

1- وزراء التنفيذ (358-466هـ / 969-1074م)

كان الوزراء في العصر الفاطمي بوجه عام يعيشون حياة تتسم بالبذخ والثراء وهي سمة الحياة في المجتمع الفاطمي، فكان الوزير يتقاضى اكبر المرتبات بين موظفي الدولة، اذ يبلغ راتبه الشهري حوالي خمسة الاف دينار، فضلا عن ما يمنح لاولاده واخوته وحاشيته من مرتبات تصل إلى خمسمائة دينار، وكانت هذه الرواتب تمنح لاقارب الوزير وحاشيته لصلتهم بالوزير، ورغم كل هذا المرتب فان الوزير كانت تصرف له مطابخ القصر وخزائنه جاري من الطعام كل شهر (30).

وقد كان جوهر الصقلي (358-362هـ / 969-973م) أول الوزراء وهو قائد جيوش المعز لدين الله الفاطمي (31) (341-365هـ / 952-975م)، فعندما أتم القائد جوهر دخوله لمصر لخدمة السلطة الفاطمية في شمال أفريقيا وذلك في سنة (32) (358 هـ / 969 م) ، تفرغ جوهر للعمل في النواحي الإدارية في مصر، وقد ارتكزت سياسته على مبدئين أساسيين: الأول أنه حافظ على المؤسسات الإدارية القائمة منذ المدة السابقة، أي الفترة الإخشيدية (323-358هـ / 935-969م)، والثاني أنه شدد في مراقبة النظم الإدارية والمؤسسات لكي تخدم شؤون السلطة الفاطمية الجديدة . فقد أبقى جوهر الصقلي وزير الإخشيديين السابق، جعفر بن الفرات (33)، في وظيفته كمدير لأمر الدولة الإدارية، وفي المقابل كانت المراقبة الرئيسية لأمر الدولة في أيدي جوهر الصقلي نفسه، حتى أنه جلس للنظر في المظالم ليفصل في القضاء والسماع الشكاوي الناس بنفسه. واستمر في هذا العمل إلى أن عين أبو عيسى مرشد لهذا المنصب (34).

إن إبقاء ابن الفرات في منصبه كمدير الشؤون الدولية الفاطمية في مصر تدل على هدف سياسي طمح إليه جوهر الصقلي وذلك ليقرب الطبقة العليا في مصر للنظام الفاطمي الجديد و عندما دخل جوهر الصقلي إلى مصر أصدر منشوراً، الذي عرف بمنشور الأمان- كما ذكرنا ذلك - وكان هدفه من هذا المنشور منح الأمان والاطمئنان الجماعي لسكان مصر جميعهم من العامة والخاصة ، فهو لم يحاول في البداية فرض المعتقدات الشيعية على السكان في مصر. فضلا عن ذلك، أوضح جوهر الصقلي في منشور الأمان أنه جاء إلى مصر ليعمل ضد الظلم والفساد الذي تقشى في مصر في فترة الحكم السابق⁽³⁵⁾.

وفي هذه المرحلة عين جوهر موظفاً جديداً من الذين قدموا معه من شمال أفريقيا، إلى جانب كل موظف مصري سابق. وكان هدفه أن يشرك المخلصين للنظام الفاطمي في إدارة النظم الإدارية القائمة وهذا التجديد الذي أدخله الصقلي يشكل قاعدة لتطور طبقة جديدة من الموظفين الإداريين في النظام الفاطمي الجديد في مصر ، ففي ديوان الخراج مثلاً عين جوهر الصقلي موظفاً مغربياً، رجاء ابن صولاب إلى جانب الموظف المصري السابق، علي بن يحيى بن العرمم ، كذلك عين قائدين مغربيين لإدارة شؤون الشرطة في مدينتي القاهرة والفسطاط، ومنهم شبل المعرضي ومن خلال هذه التعيينات والإصلاحات الإدارية الجديدة اهتم جوهر بالأمن الداخلي في القاهرة فضلاً عن الاستمرار في بناء مدينة القاهرة كقاعدة سياسية للنظام الفاطمي⁽³⁶⁾.

لذلك يعد جوهر الصقلي اهم الدعائم القوية التي قامت عليها الدولة الفاطمية، وعلى الرغم من هذا يشير حسن إبراهيم حسن⁽³⁷⁾ : " ان وزارته للمعز كانت وزارة تنفيذ حيث كانت الكلمة الأولى للمعز ثم لجوهر" وهناك الوزير (يعقوب بن كلس) (366-380هـ/976-991م) الذي أشار اليه السيوطي⁽³⁸⁾ بأنه أول الوزراء الفاطميين وقد تطور أمره في خلافة المعز لدين الله (341-365هـ/952-975م) وكان يقوم بعمل الوزير، الا انه لم يتلقب بلقب الوزير⁽³⁹⁾، فأسندت اليه وظائف الدولة، وكثيراً من الأعمال الإدارية، وعندما تولى العزيز بالله الفاطمي الخلافة (365-386هـ/957-996م) أصبح ابن كلس وزير رسمي للدولة الفاطمية، فهو اذا اول وزير في الدولة الفاطمية ومن هنا جاءت شهرته الواسعة⁽⁴⁰⁾.

ففي سنة (368هـ / 978 م) منح يعقوب ابن كلس لقباً يدل على علو منصبه وهو " الوزير الأجل " ⁽⁴¹⁾. فقد أثبت يعقوب ابن كلس إخلاصه للفاطميين وأمانته في إدارة شؤون الدولة و ظهرت مكانته جليلة في

المراسلات الرسمية في الدولة. فقد منحت له الصلاحيات الواسعة ليس في مصر وحدها بل في جميع الأقاليم والولايات الفاطمية الأخرى، حيث إمتدت صلاحياته إلى بلاد الشام والحجاز وبلاد المغرب كما نظم ابن كلس وظائف الولاة والأمور المالية والضرائب والقضاء وبقية النظم الإدارية في الدولة بشكل عام (42) وفي مدة وزارته نظم ابن كلس أعمال الدواوين المختلفة لإدارة شؤون الدولة مع فصل بين سلطاتها المختلفة و هذا التنظيم دعا إلى إقامة دواوين جديدة، أما الوظيفة الهامة التي جدها ابن كلس فقد كانت وظيفة الزمام ليكون مراقباً عاماً على عمل الدواوين الأخرى وحساباتها المالية(43)، فضلا عن ذلك نفذ ابن كلس سياسة الإمام العزيز بخصوص إدخال العنصر التركي إلى صفوف الجيش الفاطمي (44)

وقد إستغل الوزير يعقوب ابن كلس منصبه ونقل الدواوين الإدارية إلى بيته، ونظمها كما كانت منظمة في قصر الخلافة. (45)، ولكن الإمام العزيز ادرك خطورة هذه الخطوة التي اتخذها ابن كلس فأمر بإرجاع إدارة الشؤون في الدواوين الى القصر وذلك بعد أن عزل ابن كلس من منصبه في سنة (380هـ/991م) ولمدة شهرين(46)، ويبدو أن هذا القرار الذي اتخذه الإمام العزيز كان بمثابة إظهار قوة الخليفة للحفاظ على مراقبة أمور الدولة والحفاظ على مركزية السلطة والتي تدار من القصر الفاطمي في القاهرة.

وكان يساعد الوزير ابن كلس في مختلف الوظائف عسلوج بن الحسين وهو يهودي الاصل ، وكان له شأن كبير، حيث كان يجلس مع يعقوب بن كلس لجمع الاموال(47)، كما تولى الحسبة والاحباس والسواحل(48).

وكان لعسلوج بن الحسين اهمية لاتقل عن اهمية ابن كلس في الدولة الفاطمية، حيث يشير الدواداري (49): " ان عسلوج بن الحسين ويعقوب بن كلس عهد اليهما امر الوزارة شركه " وهو امر لم تعهده في مكان آخر في دولة الإسلام ، وعلى الرغم من ان عسلوج بن الحسين قام بعمل الوزراء ، الا انه لم يتخذ لقب الوزير (50) ، ولم يستوزر العزيز بالله الفاطمي احداً في الوزارة بعد وفاة ابن كلس، وانما انشأ منصباً جديداً هو منصب الوساطة (51)، حيث تولى عيسى بن نسطورس (52) النصراني هذا المنصب سنة (383 هـ/994م) وولاه العزيز النظر في امور الدولة (53).

اما الوزير الحسين بن جوهر (390-393هـ/997-1000م) ، فعندما تولى فهد بن إبراهيم(390-393هـ/997-1000م) الوساطة للخليفة الحاكم نصب الحاكم مع فهد رجل الدولة البارز الحسين بن

جوهره ولقبه بقائد القواد. ليقاسم السلطة مع فهد⁽⁵⁴⁾ ، فتمتع الحسين بن جوهر بصلاحيات كثيرة، حيث كانت له التوقيعات، والنظر في امور الناس، وتدير المملكة⁽⁵⁵⁾، وانصاف المظلوم⁽⁵⁶⁾.
وإذ ما تتبعنا وزراء التنفيذ في الدولة الفاطمية حتى سنة (466هـ/1074م) والبالغ عددهم (86) وزيراً⁽⁵⁷⁾ نجد أنهم شكلوا -عموماً- حلقة محورية في إدارة شؤون الحكم ، اذ اوكل اليهم تنفيذ أوامر الخليفة دون أن يمتلكوا صلاحية التصرف المستقل او التفويض الكامل ، بخلاف وزراء التفويض ورغم هذه المحدودية في الصلاحيات الا ان وزراء التنفيذ ادوا دوراً حيوياً في استقرار النظام الإداري وحافظوا على سير عمل الدواوين وتنفيذ المراسيم ومراقبة سلوك أرباب الوظائف ورفع التقارير الى الخليفة .

وقد برز أثرهم الحضاري من خلال المحافظة على أنظمام الأداء المؤسسي وضبط الاعمال المالية والإدارية وأرساء أسس المركزية في الحكم خاصة في المدة التي كان فيها الخليفة يمثل القائد المباشر للدولة كما ساهموا في نقل التعليمات العليا الى الطبقات الدنيا بدقة وتركوا بصماتهم في تطوير بعض الأنظمة الإدارية وفي الحد من الفساد والاضطراب داخل دواوين الدولة .

وهكذا فإن وزراء التنفيذ وان لم يمتلكوا صلاحيات التشريع او اتخاذ القرار المستقل الا انهم أسهموا في بلورة نموذج اداري دقيق ومنضبط انعكس إيجابياً على مؤسسات الدولة وشكل جزءاً من الأثر الحضاري الإداري الذي تميزت به مصر في العصر الفاطمي .

2- وزراء التفويض (466 - 567هـ / 1074-1171م)

ويبدأ هذا العصر منذ وصول بدر الجمالي الى مصر حيث يأخذ بيت آل الجمالي ذوي الأصول الأرمنية⁽⁵⁸⁾ أهميته في التاريخ الإسلامي بصورة عامة والتاريخ الفاطمي بصورة خاصة من خلال ان عهد هذه الأسرة ودورها يعد بمثابة فاتحة لمرحلة جديدة من تاريخ الخلافة الفاطمية في مرحلتها المصرية نظراً للدور الكبير الذي لعبه افراد هذه الأسرة الثلاث وهم كلا من : من بدر الجمالي⁽⁵⁹⁾ (466-487هـ/1074-1094م) وولده الأفضل⁽⁶⁰⁾ (487-515هـ/1094-1121م) و حفيده الاكمل ابو علي احمد⁽⁶¹⁾ (524-526هـ/1129-1131م) ، في رسم السياسة الفاطمية الداخلية للمدة (466-526هـ/1074-1131م) ايام كل من الخليفة المستنصر وولده المستعلي (487-495هـ/1094-1101م) وحفيده الأمر

بأحكام الله (495-524هـ / 1101-1129م)، إلا ان الفضل في جهود هذه الأسرة وشهرتها يعود لرئيس البيت وسيده بدر الجمالي .

بعد تكليف بدر الجمالي بوزارة مصر واستدعائه من قبل الخليفة المستنصر بالله (427-487هـ/1036-1094م) أبدى اهتماما خاصا بالإصلاح الإداري للخلافة الفاطمية والتي مزقت أشلاءها الفتن العسكرية (63) والفوضى الادارية (64) وما صاحبها من أزمات اقتصادية (65) فكان امامه مهمة القضاء على تلك الفوضى الادارية واعادة توحيد تلك الاجزاء المتناثرة من الدولة الفاطمية (66).

فأعاد الهدوء والاستقرار الى القاهرة وضبط أمنها الداخلي ثم وجه اهتمامه الى بقية المناطق من البلاد لفرض سلطات الدولة عليها ، ومنها : الوجه البحري دمياط،الاسكندرية ، الصعيد ، الجهات الغربية من مصر، و أسوان وقد أنتصر وسيطر على كل هذه المناطق (67) فما كادت تنتهي سنة (469هـ/1076م) الا وبدر الجمالي قد نجح في القضاء على الفوضى الادارية واعاد توحيد البلاد تحت السلطة المركزية(68)

غير ان الانجاز الاهم لبدر الجمالي في المجال الاداري هو إلغاءه التقسيم الاداري القديم القائم على نظام الكور (69) ، ووضع نظام اداري جديد جوهره نظام الولايات لأجل تأمين الرقابة الادارية والمالية الفعلية ، ويقوم هذا النظام على تقسيم مصر الى اربع ولايات رئيسة هي : قوص ، الشرقية ، الغربية والاسكندرية فضلا عن القاهرة والفسطاط (70) ، وهي تقسيمات يتبعها مراكز اعمال ونواحي ادارته متداخلة ، والنواحي بدورها تنفرع الى كفور وقرى (71) ، ومما يؤخذ على هذا النظام الاداري الجديد هو السلطات الزائدة لحكام هذه الولايات ، وفي هذا المحتوى كان والي قوص اقوى الولاة الاربعة ويحكم على جميع بلاد الصعيد ، يليه في الرتبة والي الشرقية ويحكم على اعمال بلبيس وقلوب واشموم (72).

ومن وزراء التفويض وينتمي الى عائلة الجمالي أمير الجيوش شاهنشاه الأفضل) ت487هـ/1094م)الذي تفرس على شؤون الحكم والادارة والقيام بأعبائها في ادارة والده في مصر (73)

حل الأفضل محل والده بدر الجمالي في الوزارة وحمل ألقاب ونعوت والده فهو امير الجيوش وكافل قضاة المسلمين وهادي دعاة المؤمنين وقد ورث دولة مستقرة فتمكن من السيطرة عليها وادارتها بل استحوز على مؤسسة الخلافة نفسها وقبض عليها بقبضة من حديد وأصبح هو الذي يعين الخلفاء، وبقي يحكم ما

يقارب ثمانية وعشرين عاما (487-515هـ/1094-1122م) عاصر خلالها ثلاثة من الخلفاء الفاطميين هم كل من المستنصر (427-487هـ/1035-1094م) في اواخر خلافته حيث توفي بعد ذلك بشهر وبعده المستعلي بالله بن المستنصر (487-495هـ/1094-1101م) وشطر من خلافة الامر حيث اغتيل في عهده⁽⁷⁴⁾ سنة (515هـ/1122م)، وقد استمر الأفضل بالعمل بنفس النظام الإداري الذي أتبعه والده وشيد انشاءات جديدة للعمل الاداري كدار الملك ، التي أنشأها الأفضل في سنة⁽⁷⁵⁾ (501هـ/1108م)

ومن المهم الاشارة الى ان مدة وزارة احمد بن الأفضل الجمالي كانت قصيرة جدا (524-526هـ / 1129-1131م) اما اهم إجراءاته الادارية ، فكانت ارجاع الاموال وموقفه من البيت الفاطمي الحاكم والدعوة الاسماعلية⁽⁷⁶⁾ اغتيل احمد الجمالي سنة (526هـ/1131م) ، وبمقتله زالت الأسرة الجمالية عن مسرح التاريخ الفاطمي ولم يبق لها ذكر غير آثارهم شاهدة على تاريخهم.

أما الوزير (المأمون البطائحي) (515-519هـ/1121-1125م) ويعد من الوزراء البارزين في تاريخ الخلافة الفاطمية في القاهرة ، فقد قام بتنظيم أياماً لعمله وأياماً لراحته ، فكان يومي الأحد والأربعاء ، ينفق فيها على العسكر ويحط السماط للناس ، وجعل يومي الاثنين والخميس للركوب لغرض السلام على الخليفة والخدمة في القصر⁽⁷⁷⁾ ولغرض سماع شكاوى الناس ، امر بعمل ميقات . من حرير فيه ثلاث جلاجل وفتح طاقة من سور داره ، فإذا انقضى شطرا من الليل وانقطع المشي دلّي الميقات ، وهناك عدة بيبتون تحته ، فإذا أحس أحد بظلم وقع عليه ، خلال الليل جاء وشد رقعته في الميقات وحركه ، فيرفع للوزير⁽⁷⁸⁾ .

ومن وزراء التفويض الوزير (بهرام الأرمني) الذي تولى الوزارة للخليفة الحافظ لدين الله (525-544هـ / 1130-1149م) من سنة (529هـ / 1135م) حتى سنة⁽⁷⁹⁾ (531هـ/1137م) ، وقد احسن السيرة ، وساس في الرعية، وادى الطاعة إلى الخليفة، وانفق في الجند جملة من الاموال، ودبر الامور فاستقامت له الاحوال⁽⁸⁰⁾ ، لكن الحال لم يستمر مع تسلط النصارى في ايامه، حيث اصاب المسلمين في عهده جور عظيم⁽⁸¹⁾، وبنيت في مدة وزارته كنائس واديرة كثيرة وكثرت الشكايات فيه وفي اهله فبعث بعض الامراء المصريين بشكاويهم إلى رضوان بن ولخشي الذي استطاع من التغلب عليه وطرده من الوزارة، ومات بهرام في سنة (535هـ / 1140م)، فحزن عليه الحافظ، وامر باغلاق الدواوين ثلاثة ايام⁽⁸²⁾.

اما الوزير رضوان بن ولخشي الذي بدأ في تسلق المناصب في الدولة الفاطمية منذ عهد الخليفة الامر بأحكام الله (495-524هـ/1094-1101م) ففي سنة (531هـ / 1136م)، أرسل اليه الخليفة الحافظ لدين الله "خلعة الوزارة" اليه ، وأضفى عليه لقباً جديداً اذ اسماه " السيد الأجل، الملك الأفضل"، ليكون بهذا اللقب أول وزير يحمل لقب "الملك"، ومثل هذه الألقاب الجديدة التي ينعت بها وزراء التفويض الفاطميين، تستعمل لأجل الدلالة على السلطات الواسعة التي استحوذ عليها الوزراء في الشؤون المدنية والحربية والقضائية والدينية⁽⁸³⁾ وبعد أن حصل رضوان على منصب الوزارة ، استأذن الخليفة في إخراج الأموال، وتوزيعها على الأجناد⁽⁸⁴⁾ ولكن بعد انتهاء عهد رضوان في الوزارة ، أعاد الخليفة الحافظ لدين الله أعيان النصارى الذين عزلهم ابن ولخشي من وظائفهم، فسلم ديوان القصر إلى الأخرم الذي قام بدوره بتعيين أهل ملته، فأداروا ديوان المجلس⁽⁸⁵⁾، الذي يعد أصل الدواوين، ويشرف صاحبه على الاقطاعات في الدولة⁽⁸⁶⁾ الا أن الخليفة الحافظ (524-544هـ/1129-1149م) أنفرد بالحكم بسبب تسلط الوزراء والمتنفذين بالسلطة الذين حاولوا خلعه من الخلافة وظل يعتمد على أصحاب الدواوين لتمشية شؤون الخلافة⁽⁸⁷⁾. حتى وفاته عام (544هـ/1149م)

وبوفاة الخليفة الحافظ (544هـ/1149م) بدأت الخلافة الفاطمية في الاضمحلال قد اشتد التنافس بين الوزراء وكبار الأمراء، وكانت لهذا أثراً سلبيةً على الحياة السياسية بمصر وذلك لانشغال الأمراء والوزراء بمحاولة الاستحواذ على منصب الوزارة، وقد ساعد ذلك صغر سن الخلفاء الفاطميين الذين جاءوا بعد الحافظ وهم الظافر (544-549هـ/1149-1154م) والفائز (549-555هـ / 1154-1160م) والعاقد⁽⁸⁸⁾ (555-567هـ / 1160-1171م).

وعندما توفي الخليفة الفائز في سنة (555هـ/1160م) دون ان يجعل له ولي للعهد، ركب طلائع بن رزيك للقصر الفاطمي بثياب الحزن لاختيار وتنصيب الخليفة الجديد فطلب من زمام القصر⁽⁸⁹⁾ ان يعرفه من يصلح للخلافة فنكر له اسم اكبر الأمراء سناً الا انه عدل عن تنصيب ذلك الأمير، واختار الأمير يوسف بن الحافظ وهو أصغرهم سناً وركب طلائع بن رزيك بين يديه وخرج لقصر الخلافة ونعته بالعاقد لدين الله⁽⁹⁰⁾

ولا بد ان نشير هنا إلى تدخل الوزير طلائع بتولية الخليفة العاضد (555-597هـ/ 1160-1171م) خليفة مباشرة وليس أمام مستودع ، كما انه اختار اصغر الأقارب للمتوفي وليس الأكبر سناً وهذا دليل تسلط وزراء التفويض (2)

وبعد ان احكم الوزير طلائع سيطرته على أمور البلاد سواء كانت الخارجية او الداخلية من خلال معالجته المشاكل الاقتصادية التي حدثت في أثناء وزارته، (91) رتب لزواج ابنته من الخليفة العاضد مما جعله صاحب اليد الطولى في جميع شؤون الدولة فتقلت وطأة طلائع على الخليفة كما ان نساء القصر لم يقبلن بسهولة زواج ابنته من الخليفة، لذا دبرت السيدة العمدة ست القصور أخت الخليفة الظافر مؤامرة قتله (92) ، وفي سنة (556هـ/1160م)، مات طلائع (93).

ثم تولى الوزارة بعد طلائع شجاع رزيك بن الصالح (556هـ/1161م)، ونعت بالسيد الأجل مجد الإسلام الملك العادل الناصر أمير الجيوش ، واستحسن الناس سيرته، وسامح الناس بما عليهم من البواقي الثابتة في الدواوين وأسقط من رسوم الظلم مبالغ عظيمة، وقام عن الحاج بما يستأديه منهم أمير الحرمين؛ وسيّر اليه نحواً من خمسة عشر ألف دينار برسم إطلاق الحاج (94)

فدخل شاور الى القاهرة وأستقر بالوزارة وتلقب بأمر الجيوش وهنا حدثت منافسة بين ضرغام بن عامر وبين شاور ابي شجاع فثار ضرغام واخذ الوزارة بعد تسعة اشهر من بقاء شاور فيها مما ادى الى فرار الوزير شاور الى دمشق مترامياً على السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي (ت 569هـ/1174م)، مستجيراً به على ضرغام، فأكرم مثواه وأحسن إليه، فتحدث مع السلطان في أن يرسل معه العساكر إلى مصر ليعود إلى منصبه ، فبقى نور الدين متردداً ثم قوى عزمه على إرسال الجيوش، ووقع اختيار السلطان على الأمير أسد الدين شيركوه بن شاذى بن مروان، أحد أمرائه، فاستدعاه من حلب وأمره بالمسير إلى مصر مع العساكر صحبة شاور، وقام شيركوه بقتل ضرغام ودخل الى القاهرة مع شاور سنة (564هـ/1169م) وكان هناك اتفاق بين نور الدين الزنكي وشاور إذا ملك شاور يكون شيركوه مقيماً عنده، ويكون له ثلث مغلّ البلاد، والثلث الآخر لشاور والعسكر، والثلث الثالث لصاحب القصر يصرفه في مصالحه، فأنكر شاور ذلك ، فأخذ شيركوه عند ذلك يستعدّ لمحاربة شاور ، واستعدّ ، وبعث بابن أخيه صلاح الدين بطائفة من الجيش يجمع الغلال

ببليبس. فغلق شاور أبواب القاهرة، وفي النهاية تغلب شيركوه ومعه صلاح الدين على شاور والفرنجة ودخلوا القاهرة⁽⁹⁵⁾

لقد شكل تولي صلاح الدين الايوبي للوزارة نقطة تحول حاسمة في تاريخ الخلافة الفاطمية اذ تمكن وبدعم من السلطان نور الدين محمود الزنكي ، من استغلال أوضاع مصر المضطربة والضعف السياسي السائد آنذاك ليعيد لمصر انتمائها للخلافة العباسية السنية بعد قرنين من الحكم الفاطمي الشيعي .

فبدأ صلاح الدين سياسته التدريجية التي تهدف الى تفكيك أسس الحكم الفاطمي ، من خلال تقوية المذهب السني ، و التضييق على دعاة الإسماعيلية فضلا عن إيقافه نشاطهم العلمي والديني⁽⁹⁶⁾ ، ثم قطع الخطبة للخليفة العاضد سنة (567هـ / 1170م) وأعلنت الخطبة باسم الخليفة العباسي (المستضيء بالله) إيذانا بانتهاء الدولة الفاطمية رسميا⁽⁹⁷⁾ ، وبوفاة العاضد بعد أيام طويت صفحة الخلافة الفاطمية دون أن يعين خلف له⁽⁹⁸⁾ وهو ما عد أجهازا كاملا على اخر رسوم المذهب الفاطمي في مصر ، وبذلك مثل صلاح الدين الايوبي الضربة الحاسمة في انهاء الخلافة الفاطمية وتحويل مصر الى قاعدة للخلافة العباسية وإعادة تشكيل بنية الدولة على أسس عسكرية سنية ، معلنا بذلك نهاية مرحلة كاملة من التاريخ الإسلامي كانت فيها الوظائف تدور في فلك (الامام المعصوم) لتدخل بعدها في عهد جديد يقوم على أساس السلطة السلطانية .

الهوامش

- (1) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (ت429هـ/1037م)، تحفة الوزراء، تحقيق: سعد أبو ديه، دار البشر للطباعة والنشر، ط1، (عمان، 1993م)، ص 21.
- (2) الابشيهي، شهاب الدين محمد بن احمد (ت850هـ/1447م)، المستطرف في كل فن مستظرف، دار الندى للطباعة، ط1، (بيروت، 2004م)، ج1، ص 136-137.
- (3) أبين الفراء، أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف (ت458هـ/1447م)، الإحكام السلطانية، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العالمية، ط2، (بيروت، 2000م)، ص29؛ المناوي، محمد حمدي، الوزارة والوزراء في العصر الفاطمي، دار المعارف، (القاهرة، د.ت)، ص33.
- (4) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص37؛ الجويني، غياث الأمم، ص146.
- (4) القلقشندي، صبح، ج3، ص533؛ ماجد، نظم الفاطميين، ص78.
- (5) ابن خلدون، العبر، ج1، ص294؛ النويري، نهاية الأرب، ج6، ص92.
- (6) محمد بن جرير (ت310هـ/922م)، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط4، (القاهرة، 1977م)، ج3، ص116؛ فوزي، فاروق عمر، الجذور التاريخية للوزارة العباسية، دائرة الشؤون الثقافية، (بغداد، 1986م)، ص15.
- (5) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/1506م)، تاريخ الخلفاء، تحقيق: حمدي الدمرداش بن ابي بكر، ط1، (مكتبة نزار مصطفى الباز، 2004م)، ص58؛ أمين، احمد، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة، (القاهرة، 1964م)، ج3، ص164.
- (6) بطانية، محمد ضيف الله، الحضارة الإسلامية، دار الفرقان، ط1، (عمان، 2002م)، ص79.
- (4) الجهشياري، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت331هـ/942م)، الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الابياري، مطبعة الحلبي، ط1، (القاهرة، 1938م)، ص84-85.
- (7) ابن الصيرفي، أبو القاسم علي بن منجب بن سليمان (ت542هـ/1147م)، الإشارة إلى من نال لوزارة، تحقيق: عبد الله مخلص مطبعة المعهد الفرنسي، (القاهرة، 1923م)، ص7؛ ابن الطقطقي، محمد بن علي بن طباطبائي (ت709هـ/1309م)، الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار صادر، (بيروت، د.ت)، ص135.
- (8) ابن الفراء، الأحكام السلطانية، ص29-30؛ جمال الدين، نظام الوزارة في العصر الفاطمي، المكتبة الثقافية، (الإسكندرية، 2000م)، ص48؛ ماجد، نظم الفاطميين، ص82.

- (9) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص50؛ فوزي ، فاروق عمر، وآخرون، النظم الإسلامية (دراسة تاريخية)، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، 1987م)، ص45؛ ماجد ، نظم الفاطميين ، ص82.
- (10) الماوردي، الاحكام السلطانية، ص50؛ النويري، نهاية الأرب، ج6، ص98.
- (11) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص50-51؛ السيوطي، حسن المحاضرة، ج2، ص193-194؛ ماجد ، نظم الفاطميين، ص82.
- (12) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص53-54.
- (13) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص56؛ ابن الفراء، الأحكام السلطانية، ص30-29؛ الحاج حسن، حسين، النظم لإسلامية، المؤسسة الجامعية، ط1، (بيروت، 1987م)، ص173.
- (14) ابن أبي الربيع، شهاب الدين احمد بن محمد (ت272هـ/855م)، سلوك المالك في تدبير الممالك، تحقيق: ناجي التكريتي : دار الأندلس، (بيروت، 1981م)، ص195
- (15) القلقشندي، احمد بن علي (ت 821هـ / 1418م)، صبح الاعشى في صناعة الانشاء، شرحه وعلق عليه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية ط1، (بيروت ، 1987م)، ج3، ص 553.
- (16) ابن الصيرفي ، الاشارة، ص 54.
- (17) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص40-41 ، ابن ميسر ، ص5-8 .
- (18) ماجد ، نظم الفاطميين ، ص 87-88 .
- (19) المقريزي، اتعاظ ، ج 2 ، ص 184.
- (20) الوزارة والوزراء ، ص 64.
- (21) المناوي ، الوزراء ، ص 64.
- (22) الباشا، الالقاب، ص 18.
- (23) حسن، إبراهيم حسن وطه احمد شرف، المعز لدين الله الفاطمي، مطبعة السنة المحمدية ، ط2، (القاهرة، 1963م)، ص 145.
- (24) حسن إبراهيم حسن وطه احمد شرف، المعز لدين الله، ص 145.
- (25) سرور، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص127.
- (26) ابن الصيرفي ، الاشارة ، ص 19.
- (27) ابن الصيرفي، الاشارة ، ص 19.
- (28) عطا الله ، خضر أحمد ، الحياة الفكرية في مصر في العصر الفاطمي ، ط1، دار الفكر العربي ، (القاهرة ، د.ت) ، ص71.
- (29) ماجد ، نظم الفاطميين ، ص 93؛ سرور، تاريخ الدولة الفاطمية، ص 128.
- (30) القلقشندي، صبح الاعشى، ج3، ص 598-599 .
- (31) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج4، ص 290؛ روفيله، يعقوب نخلة ، تاريخ الامة القبطية، ط1 ، مطبعة التوفيق ، (مصر ، 1898م)، ص105.

- (32) المقرئزي ، الخطط ، ج2 ، ص188.
- (33) للمزيد من التفاصيل ينظر : المقرئزي، إتعاط ، ج1، ص102.
- (34) المقرئزي ، أتعاط ، ج1 ، ص112
- (35) للمزيد من التفاصيل ينظر : اليافعي ، أبو محمد عفيف الدين عبدالله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت768هـ/ 1367م)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة مايعتبر من حوادث الزمان ، تحقيق : خليل منصور ، دار الكتب العلمية ، ط1، (بيروت، 1997م)، ج2، ص310؛ المقرئزي ، أتعاط ، ج1، ص112-113 حسن ، علي إبراهيم ، تاريخ جواهر الصقلبي قائد المعز لدين الله ، مطبعة السعادة ، ط2، (القاهرة ، 1963م) ، ص31-35.
- (36) المقرئزي ، أتعاط ، ج1 ، ص132-133
- (37) المعز لدين الله، ص 145.
- (38) حسن المحاضرة ، ج2، ص129.
- (39) ماجد ، الخلافة الفاطمية ، ص 245.
- (40) المقرئزي ، الخطط ، ج3 ، ص394 ؛ الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد (ت1396هـ/1976م) ، الاعلام ، ط15 ، (دار العلم للملايين ، 2002) ج8، ص 203.
- (41) للمزيد من للتفصيل ينظر: ابن الصيرفي، الاشارة ، ص21
- (42) المقرئزي ، الخطط ، ج3، ص394
- (43) المقرئزي ، الخطط ، ج3، ص58
- (44) المقرئزي ، الخطط ، ج3، ص19
- (45) المقرئزي ، الخطط، ج1، ص155
- (46) أبن الصيرفي، الإشارة ، ص50
- (47) ابن ميسر، اخبار ، ص 45.
- (48) ينظر ما سيأتي لاحقاً.
- (49) أبو بكر بن عبد الله بن آيبك(ت736هـ/1432م)، كنز الدرر وجامع الغرر ، تحقيق : صلاح الدين المنجد ، (مطبعة ، البابي الحلبي 1961م) ، ج6، ص 159.
- (50) سيد ، الدولة الفاطمية، ص 256.
- (51) المقرئزي، الخطط، ج3، ص10.
- (52) ابن ميسر ، أخبار ، ص54 ؛ ابن القلانسي ،ذيل تاريخ دمشق ، ص33؛ ابن الاثير ،الكامل ، ج7، ص475-477 .
- (53) الانطاكي، يحيى بن سعيد بن يحيى(ت458هـ/1066م) ، تاريخ الانطاكي (صلة تاريخ أوتياخا) ، تحقيق : عمر عبد السلام التدمري،(لبنان ، 1990م) ، ص 228.
- (54) الانطاكي، تاريخ الانطاكي، ص 158.
- (55) ابن ميسر، اخبار ، ص 55؛ سيد ، الدولة الفاطمية، ص 100.
- (56) ابن ميسر، اخبار ، ص 56

- (57) ينظر ملحق رقم (3).
- (58) المقرئزي ، الخطط ، ج 2 ، ص 241 .
- (59) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج 19 ، ص 507 .
- (60) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج 9 ، ص 32 .
- (61) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج 15 ، ص 200 .
- (62) المقرئزي ، الخطط ، ج 2 ، ص 241 .
- (63) ابن خلدون ، العبر ، ج 4 ، ص 83 .
- (64) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج 8 ، ص 243 ،
- (65) المقرئزي ، الخطط ، ج 2 ، ص 241 .
- (66) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج 19 ، ص 507 ؛ سيد ، الدولة الفاطمية ، ص 252-254 .
- (67) للمزيد من التفاصيل ينظر : ابن ميسر ، اخبار ، ص 23؛ المقرئزي ، اتعاظ ، ج 2 ، ص 410 .
- (68) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص 43-44؛ المقرئزي الخطط ، ج 2 ، ص 242-243 .
- (69) المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص 329 ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج 1 ، ص 136
- (70) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 4 ، ص 67 ؛ سيد ، الدولة الفاطمية ، ص 150 .
- (71) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 4 ، ص 67 ؛ تامر ، عارف ، المستنصر بالله ، ط 1 ، دار الجيل ، (دمشق ، 1980م) ص 30 .
- (72) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 4 ، ص 67-68 ؛ سيد ، الدولة الفاطمية ، ص 150-151 .
- (73) ابن ميسر ، أخبار ، ص 246؛ الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله (ت 764هـ/1363م) ، الوافي بالوفيات ، تحقيق: محمد احمد الارناؤوط وتركي مصطفى ، دار احياء التراث (بيروت ، د . ت) ، ج 16 ، ص 52 ؛ ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج 5 ، ص 119 .
- (74) المقرئزي ، الخطط ، ج 2 ، ص 196؛ المقرئزي ، اتعاظ ، ج 2 ، ص 437-439 .
- (75) ابن ميسر ، اخبار ، ص 42 .
- (76) للمزيد من التفاصيل ينظر: ابن ميسر ، أخبار ، ص 34-35 ؛ ابن الصيرفي، الإشارة، ص ٥٩ .
- (77) للمزيد من التفاصيل ينظر: المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج ٦ ، ص ٢٦١ ؛ المقرئزي ، الخطط ، ج ٢ ، ص 387-386 .
- (78) المقرئزي ، المقفى الكبير ، ج ٦ ، ص ٢٦٣ ؛ اتعاظ ، ج 3 ، ص 118-120
- (79) ابن ميسر ، اخبار ، ص 78-79 ؛ المناوي ، الوزارة والوزراء ، ص 278 .
- (80) ابن ميسر ، اخبار ، ص 79؛ المقرئزي ، اتعاظ ، ج 3 ، ص 156 .
- (81) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص 44 ؛ ابن ميسر ، اخبار ، ص 79 .
- (82) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص 45؛ ابن ميسر ، اخبار ، ص 79؛ المقرئزي ، اتعاظ ، ج 3 ، ص 194 .
- (83) ابن ميسر ، اخبار ، ص 80؛ ماجد ، نظم ، ص 83 .
- (84) ابن الطوير ، نزهة المقلتين ، ص 48-47؛ المقرئزي ، اتعاظ ، ج 3 ، ص 161 .

- (85) سنشير اليه لاحقا .
- (86) المقرئزي، أتعاض ، ج3، ص225.
- (87) ابن منقذ ، الاعتبار ، ص7 ؛ ابن ظافر ، اخبار ، ص168 ؛ ابن الاثير ، الكامل ، ج9 ، ص83-84 .
- (88) بكري، حسين بن محمد بن الحسن بن محمد الحسن الديار (ت966هـ/1559م)، تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس، مؤسسة شعبان ،(بيروت، د.ت)، ج2، ص387
- (89) ينظر ما سيأتي لاحقا .
- (90) المقرئزي ، اتعاض ، ج3 ، ص288-289 .
- (2) ابن منقذ ، الاعتبار ، ص44؛ ابن ظافر ، أخبار ، ص180-181
- (91) ابن القلانسي، ذيل، ص336؛ ابن ظافر، أخبار، ص181
- (92) ابن الأثير، الكامل، ج9، ص284-285؛ ابن خلكان، وفيات، ج2، ص528؛ ابن كثير، البداية، ج16، ص246 ؛ المقرئزي ، أتعاض ، ج3، ص301.
- (93) ابن ظافر، أخبار، ص181، ابن الأثير، الكامل، ج9، ص286؛ ابن الجوزي، مرآة الزمان، ج21، ص17، ص237.
- (94) للمزيد من التفاصيل ينظر : المقرئزي ، اتعاض، ج3، ص300 .
- (95) للمزيد من التفاصيل ينظر ، النويري ، نهاية الارب ، ج28 ، ص332-333؛ المقرئزي ، أتعاض ، ج3 ، ص355-358 .
- (96) ابن خلكان وفيات الاعيان ، ج7 ، ص157 .؛ المقرئزي ، الخطط ، ج4 ، ص200 .
- (97) ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، ج9 ، ص423
- (98) ابن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج15 ، ص212

المستخلص باللغة الانكليزية

The ministry occupied a pivotal position within the Fatimid state's administrative and political apparatus since the Fatimids settled in Egypt in 358 AH/969 AD, forming the link between the caliph and the rest of the state institutions. Although the Fatimid caliphs monopolized executive power at the beginning of their reign, the expansion of the state and the complexity of its affairs led to the emergence of the position of vizier as the caliph's executive arm, responsible for managing the bureaus and organizing military and financial affairs.

The Fatimid ministry went through various stages of development; it transitioned from the limited executive ministry, in which the vizier was merely an executor of the caliph's directives, to the delegative ministry, particularly during the era of ministers (since the reign of Badr al-Jamali in 466 AH/1074 AD)

A study of the Fatimid ministry reveals fundamental transformations in the structure of government and explains how this position helped stabilize the state during periods of crisis, while simultaneously paving the way for the weakening of the caliphs' authority and the decline of their influence in favor of the viziers in the late Fatimid era.
